مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي قادة بن عبد الله عائشة/
عياد محمد سمير، المجلد التاسع ، العدد 2 ، ص ص 311- 334

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

مستقبل السياسات الأوروبية في المغرب العربي

عائشة قادة بن عبد الله (*)

جامعة الجزائر 3

aicha_kb@yahoo.fr

د.عياد محمد سمير

جامعة تلمسان

samsp13dz@gmail.com

تاريخ الإيداع: **2018/08/10** تاريخ القبول: **2018/09/01** تاريخ النشر: **2018/09/30**

الملخص:

شكلت منطقة المغرب العربي مسرحا مهمّا للتنافس بين القوى الأوروبية الكبرى خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومارست الدول الأوروبية سياسات استعمارية على شعوب المنطقة، الأمر الذي أدى إلى نفور بعض دول المغرب العربي من هذه السياسات والاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه وبسبب التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة السبعينيات من القرن العشرين، تمكنت الدول الأوروبية من تطوير سياساتها تجاه المنطقة المغاربية، معتمدة بذلك على أسلوب جديد لإدارة تلك السياسات، من هنا شكل التحول في السياسات الأوروبية تجاه منطقة المغرب العربي والذي ظهر بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوروبية– المتوسطية الذي عقد في برشلونة عام 1995، بداية لعودة تدخل أوروبي جديد في المنطقة، يرتكز على سياسة التعاون الاقتصادي والأمني (بالمفهوم الأوروبي)، ويرمي إلى تحقيق أهداف السياسات الأوروبية في المنطقة، كما شكل هذا التوجه الجديد تطبيقا عمليا للاستراتيجيات الأوروبية الرامية إلى زيادة مستوى تدخلها في المناطق الإقليمية المتاخمة للقارة الأوروبية، حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي من خلال هذا التدخل إلى الحد من الآثار السلبية التي تنعكس على الداخل الأوروبي نتيجة عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي.

الكلمات الدالة:

اتحاد أوروبي – مغرب عربي – دراسات مستقبلية

Abstract:

The Maghreb region was an important arena for the competition between the major European powers during the period of the First and Second World Wars. The

(*) المؤلف المرسل

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

European countries exercised colonial policies on the peoples of the region. This led some countries of the Maghreb to turn their backs on these policies and towards the United States of America. In the 1970s, European countries were able to develop their policies towards the Maghreb, relying on a new approach to managing these policies, The transformation of European policies towards the Maghreb region, which was clearly demonstrated at the Euro-Mediterranean Partnership Conference in Barcelona in 1995, marked the beginning of the return of a new European intervention in the region, based on the policy of economic and security cooperation (in the European sense) European policy objectives in the region. This new approach has also been a practical application of the European strategies aimed at increasing the level of its intervention in the regions adjacent to the European continent. Through this intervention, the European Union countries seek to reduce the negative effects on the country European vinegar due to instability in the Maghreb region.

Key Word :
European Union - Arab Maghreb - Future Studies

كان التفكير في المستقبل أحد أهم الهواجس التي شغلت فكر الإنسان منذ ظهوره على سطح الأرض في العصور المبكّرة جدا، وخلال كل مراحل التاريخ، وكانت مواجهة ذلك الهاجس وراء ما أحرزه الجنس البشري من تقدم وتطور.ويعتبر التطور الحادث في البحوث والدراسات المستقبلية هو نتاج طبيعي لمجمل التغيرات التي يشهدها الواقع الإقليمي والعالمي مع، وأن أي تغيير هذا الواقع يسهم بطريقة أو بأخرى في دفع الدراسات المستقبلية إلى الأمام، حيث تستجد الموضوعات، ويتطلب مع هذه الجدة تطوير الأساليب المنهجية للتحليل المستقبلي من جهة، والإعتماد على تقنيات علمية للدراسة من جهة أخرى، مما ينعكس بالتالي على زيادة درجة مصداقية النتائج التي تصل إليها هذه الدراسات المستقبلية[1].

هذا وتحاول هذه الدراسة رصد أهم السيناريوهات المستقبلية لسياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي، من خلال الإجابة على التساؤل التالي: **ما مستقبل سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي؟** وذلك بالاعتماد على تقنية "سيناريو التضاد في العلاقات الدولية".

إذ أن نجاح سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي تعني تغير مضمون ودلالة مؤسسات النظام المغاربي من السعي للاندماج القومي إلى مجرد تكوين كومنولث بين الدول المغاربية، وفي أفضل الأحوال جماعة ثقافية إقليمية استنادا إلى وجود أمة معرفة بين عديد من الدول، وهو حال المنطقة المغاربية حاليا. بالتالي تعتبر نجاح سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي هو

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

المصير المرجح، إذا لم تدخل اعتبارات جديدة كاستمرار الاتحاد الأوروبي في عدم تلبية مطالب دول المغرب العربي وكذا إعادة تشكيل هيكل السياسات المغاربية.

1- تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية:

لعل من نافلة القول أن نشير إلى أن الدراسات المستقبلية ليست معنية بتفاصيل الحياة الدولية، بمقدار عنايتها بالاتجاهات، أي المسار العام للظاهرة وحيث أن هذه الدراسات ترى في الوحدة السياسية مركزا لعملية تغير وتكيف مع بيئاته المختلفة بشكل متواصل، فإنها معنية بشكل أساسي بمحصلة هذه التفاعلات خلال حقبة زمنية معينة[2].

هذا ولا يمكن لأي باحث أن يقوم بعمل بحثي استشرافي بدون أن يكون على دراية بمعنى التقنيات وخصائصها وكيفية بنائها والقدرة على التحكم فيها، ومن بين أقدم تقنيات الدراسات المستقبلية نجد تقنية السيناريو، وهو أداة تخطيط عقلانية مناقضة للتفكير العمومي والرومانسي، ويستهدف السيناريو تحديد التداعيات المحتملة أو الممكنة أو المفضلة لحدث معين، ولما كانت الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية منها، غير منفصل عن بعضها البعض، يصبح من الضروري دراسة الآثار المتبادلة بين هذه الجوانب .ويعني السيناريو وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل، وهو بمثابة تقدير لوضع النظام الموجود في الواقع عن طريق تحديد المتغييرات الرئيسية من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الرهانات الاستراتيجية().

تقوم صياغة السيناريوهات أساسا على وضع فرضيات بناءا على تحليل مورفولوجي وشكلي لظاهرة معينة، تخضع هذه الفرضيات بعد تنقيتها إلى صيغة تدعى: التطابق/القبول، وهذا على أساس الخبراء الموجودين خارج مجموعة العمل، وهذا بغرض إضفاء الموضوعية في الدراسة المستقبلية، وبعد هذه المرحلة يقوم الخبراء باقتناء الخيارات اللازمة والتي تم الاتفاق عليها بالأغلبية. ويتم إعداد السيناريو وتطويره عبر ثلاث مراحل:

-دراسة حقائق الوضع القائم، أي توصيف مظاهر ومعطيات الظاهرة في الزمن الحاضر.-اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة، أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها.

-تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هذا المسار، أي بعد أن يختار المسار المحتمل، نبدأ في تحديد التبعات التي ستلي ذلك الاختيار.

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

وهناك ثلاثة أنواع من السيناريوهات: السيناريوهات الكلاسيكية، السيناريوهات الاتجاهية عن طريق التكرار، سيناريو التضاد أو التناقض[4]. ويرى الدكتور مهدي المنجرة أن تقديم ثلاثة سيناريوهات على شاكلة: سيناريو محافظ، سيناريو إصلاحي، سيناريو التغيير، هي مقاربة كلاسيكية في علم المستقبليات[5]، وينظر أغلب منظري العلاقات الدولية ومحللها إلى فرضيات استمرار الوضع القائم بعين عدم الرضا، فالعلاقات الدولية متحركة ومتغيرة تخضع لعديد من المؤثرات والعوامل، ولا يمكن لمعطيات اليوم ألاّ تؤدي إلى نتائج في الغد، وما يسمى بالوضع القائم، هو حالة عرضية في العلاقات الدولية وليس غاية في حدّ ذاتها.

2- سيناريو استمرار سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي: التفكيك وإعادة التركيب

إن نجاح سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي تعني تغير مضمون ودلالة مؤسسات النظام المغاربي من السعي للاندماج القومي إلى مجرد تكوين كومنولث بين الدول المغاربية، وفي أفضل الأحوال جماعة ثقافية إقليمية استنادا إلى وجود أمة معرفة بين عديد من الدول، وهو حال المنطقة المغاربية حاليا. يمكن القول أن سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي هي ترتيبات اقتصادية، أمنية وسياسية لإقليمية جديدة، تطرح بالأساس في مواجهة النظام الإقليمي المغاربي (إن وجد أصلا)، حيث يمكن تحميل أخطارها المستقبلية في خمس هواجس[6]: هاجس الإلحاق، هاجس الاختراق، هاجس الاختناق، هاجس الانسحاب، هاجس الانشقاق.

حيث سيتمّ إلحاق اقتصاد الدول المغاربية بالاقتصاد الأوروبي، حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية قصوى للقضايا الاقتصادية، وتؤدي هته السياسات في جانبها الاقتصادي والاجتماعي إلى نشوء حالات من اللاّتكافؤ، وذلك للأسباب التالية:

1/ إن اقتراح إنشاء منطقة التبادل الحر هي فكرة تنقصها الرؤية والتصور، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول في الضفتين من المتوسط، بمعنى أن هناك تباين صارخ فيما يملكه الجانبان، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى الناتج الداخلي الخام أو إلى معدلات المساهمة في المبادلات التجارية العالمية، ففي الحالة الأولى فإن أرقام الاتحاد الأوروبي تفوق بحوالي 20 مرة أرقان البلدان المغاربية النامية، أما في الحالة الثانية فإن الفارق الهائل بين نسب الاستيراد والتصدير عند الاتحاد الأوروبي وعند البلدان المغاربية المتوسطية قد بلغت 56% و52% على التوالي عند التوقيع على اتفاقية الشراكة[7].

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

2/ أصر الاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة التبادل الحر في السلع بحلول عام 2010، وهو إصرار يلبي حاجاته ويعكس مصالحه، وفي الوقت ذاته يتحفظ على إقامة منطقة التبادل الحر تشمل السلع الزراعية أو منتجات الصناعات الاستخراجية، التي تستجيب لمصالح الدول المغاربية المتوسطية، إذا أخذنا في عين الاعتبار تخصص البلدان المغاربية المتوسطية في قطاعي المحروقات والنسيج، فإن الاندماج التجاري بمعدلات نمو غير متكافئة سيؤدي إلى آثار سلبية.

3/ إن الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة، هو الحيلولة في المستقبل، دون تطوير صناعات تحويلية مغاربية غير قائمة حاليا، أو قائمة على نطاق محدود، فانفتاح الأسواق المغاربية المتوسطية ومن دون حماية، أو من دون حماية لفترة كافية من الزمن، على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنيات عالية، سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الأقطار المغاربية المتوسطية[8].

4/ ستؤدي إقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنفة إلى إجهاض عملية التوحد الاقتصادي المغاربي.

5/ تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها البلدان المغاربية جنوب المتوسط في أسواق الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي، فنجد في السابق مثلا تونس والمغرب، تتمتعان باتفاقيات تفضيلية لمنتجاتها داخل السوق الأوروبية المشتركة، وفي حالة انضمام الدول المتوسطية إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن تطبيق مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية وفقا لمبادئ المنظمة، يقضي بأن تمنح دول الاتحاد الأوروبي تلك الميزة في إطار تكتل اقتصادي، وهذا ما ينعكس سلبا على الدول المغاربية المتوسطية المتفرقة في تعاملها، وهو ما يستدعي ضرورة إحياء أنظمتها الفرعية كاتحاد المغرب العربي، لحماية أعضائها من الآثار السلبية لتطبيق هذا المبدأ.

6/ سعي أوروبا إلى وضع نظام حوافز أي المعاملة التفضيلية لقطاع معين في الدول المغاربية المتوسطية كالحوامض، لا يؤدي إلى تطوير متعدد الجوانب سواء داخل الدولة القطرية أو على مستوى الدول الجنوبية للمتوسط، بالرغم من إعطاء بعض التشجيعات لنقل بعض التكنولوجيا للقطاع الذي تفضل الاستثمار فيه[9].

7/ فقدان إطار قانوني لدول البحر المتوسط إذا انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة، إما بسبب ضعف مؤسساتها المصرفية، أو بسبب حذاتها أو الصعوبات التي تواجهها في تعاملها مع

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

المؤسسات المصرفية الدولية، ومن هنا فإن حركة البلدان نحو التحرر، إذا ستكون بطيئة لغياب إطار يسمح لها بتحقيق إمكانية استعادة الأموال من خارج إلى داخل البلد.

8/ بسبب احتواء اقتراحات المؤتمر لمبدأ حرية التبادل واستراتيجية التعديل الهيكلي، بتوصية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حسب نصوص اللجنة الأوروبية، تفترض منطقة التبادل الحر إيجاد أولا توازنات اقتصادية كلية، أي تطبيق برامج التعديل الهيكلي، دون أن تذكر ضرورة التغيير الجذري للبنى الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتوسطية[10].

9/ إن الاقتراح الأوروبي لمساعدة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها البلدان المغاربية المتوسطية في إطار توصيات صندوق النقد الدولي، يعبر في الواقع عن إمكانية دعم أوروبا الغربية للمؤسسات المالية الدولية في الأخذ بالتسوية الهيكلية، مما يعبر عن حاجة أوروبا ربط الدول المغاربية المتوسطية النامية بمبادلات معينة للحفاظ على مصالحها، وفق اتفاقيات ثنائية، وقصد تطويق حركة هذه الدول في الاتجاه نحو تعاون جنوب-جنوب.

10/ يرى الدكتور علي الكنز أن بلدان جنوب المتوسط عامة والمغرب العربي خاصة، ستكون منطقة مهمشة في منطقة التجارة الحرة القادمة، تابعة بشدة للاتحاد الأوروبي، وأنه من سوء حظ البلدان المغاربية جنوب المتوسط –وبالرغم من قلة أهميتها الاقتصادية من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، على الأقل في الظروف الراهنة عالميا وإقليميا- فإنها تحتل موقعا استراتيجيا مركزيا بالنسبة لمستقبل الاتحاد، ويعود هذا الموقع إلى أهمية مشكلة الهجرة بالنسبة إلى الأوروبيين، وكذا أهمية الصراع العربي-الصهيوني بالنسبة لهم، وهذا الموقع هو الذي يفرض أن يكونوا "الشركاء" الإجباريين للدول الأوروبية، ويبرر إلى حد كبير الأبنية المعقدة لعملية برشلونة، والاهتمام الذي يبدونه لدول جنوب المتوسط[11].

11/ ومن جهته يرى الدكتور سمير أمين أن المشاريع "الأورو-إفريقية" و"الأورو-عربية" غطاءا لمشروع إمبريالي جديد يسمح للدول الغربية بالسيطرة على جنوبها الإفريقي والعربي وشرقها الأوروبي على شكل أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو مشروع قد يحي الحنين إلى الماضي الاستعماري[12]. إذن من الواضح أن هذه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة تطرح في مواجهة النظام المغاربي، فهي ترمي إلى تفكيكه وطمس هويته القومية والقضاء على عقيدته وأهدافه القومية العليا. وما يعنينا في هذا المقام، هو التأكيد على منطق التفتيت والابتعاد التي تنطوي عليه سياسات الاتحاد الأوروبي، فمؤتمر برشلونة لم يضم

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط، وعلى سبيل المثال، فقد تم إقصاء ليبيا من المشروع المتوسطي، في حين انضمت دول أخرى غير مشاطئة مثل موريتانيا والأردن.

ولا شك أن هناك علاقة بين ما يطمح إليه الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي، وما يرتب في المنطقة العربية عامة والمغاربية بصفة خاصة، عبر الشرق أوسطية أو الأورومتوسطية، والذي يصب في مصلحة إسرائيل، فأهم الأهداف المتوخاة وراء سياسات الاتحاد الأوروبي تكمن، ولا شك، في تعميق التطبيع بين الطرف العربي (وبالطبع المغاربي) والطرف الإسرائيلي كدولة شرعية في المنطقة مثلها مثل أية دولة عربية. وهذا يفسح المجال لبناء "سوق مشتركة" غايتها دفن الطروحات العربية نهائيا بشأن الدولة الإسرائيلية –بعد القبول بها- كدولة دخيلة وغريبة في المنطقة.

وإن العامل السياسي يعتبر في هذه المرحلة من مراحل الصراع في الشرق الأوسط عامل مهيمن وحساس، ولهذا نلاحظ أن التعاطي معه عادة ما يحصل بشكل غير مباشر، بأساليب أخرى، ولعل صيغة المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدخل في هذا السياق، أي تحفيز المتنازعين، ولا سيما المغاربة، على أن قبولهم بالتطبيع وقبولهم إسرائيل كدولة فيما بينهم، سيؤدي إلى "إغراق" المنطقة برمتها بالاستثمارات الأجنبية[13].

وهذه هي البداية لتمفصل المنطقة العربية والمغاربية، ووضعها نهائيا في خدمة السياسة الأوروبية من خلال المشروع الأورومتوسطي، يمثل مشروع لنظام إقليمي شامل، يهدف إلى تفكيك ما تبقى من النظام المغاربي، وقطع الطريق على تقوية الكيان السياسي والحضاري المغاربي، كي لا يتطور في اتجاه النظام القومي، الهادف إلى الوحدة المغاربية[14]. كما يمكن القول بأن المشروع الأورومتوسطي، يمثل مشروع لنظام إقليمي شامل، يهدف إلى تفكيك ما تبقى من النظام المغاربي، وقطع الطريق على تقوية الكيان السياسي والحضاري المغاربي، كي لا يتطور في اتجاه النظام القومي، الهادف إلى الوحدة المغاربية.

كما نرى بأن الموقف السياسي والأمني للاتحاد الأوروبي تجاه الدول المتوسطية، متذبذبا ويسوده كثير من الغموض، فانتشار قوات تدخل سريعة من طرف الدول الأوروبية الجنوبية، بهدف استرجاع السلم في المتوسط –كما يزعمون- تثير شكوك وقلق الدول الجنوبية للمتوسط ومنها الدول المغاربية، في استعمالها بصورة غير متوازنة وطبقا لمصالح الدول الغربية، مما يزيد من تهديد الهامش الديمقراطي المقيد أساسا في البلدان المغاربية الشريكة، ومن ثم زيادة عدم الاستقرار[15]. وهذا الأمر يتناقض مع الرغبات الأوروبية ذاتها في دعم التطور الديمقراطي

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية..بالتالي ستتجزأ المنطقة المغاربية إلى مناطق نفوذ لقوى دولية وإقليمية عديدة، وستتعدد النظم الإقليمية التي ستنتمي إليها هذه الأجزاء، وهنا يبرز أكثر من مشروع، وعلى رأس هذه المشروعات فكرة إنشاء نظام إقليمي أورومتوسطي.

إن الهدف هنا واضح، وهو أن المشروعات الإقليمية كثيرة، وسوف تتنافس فيما بينها، غير أنها جميعها تنطوي على محاولة وراثة النظام المغاربي الذي سيضمحل ويزول أمام حدة التحديات الداخلية، الإقليمية منها والعالمية، بالإضافة إلى الهواجس المذكورة، والتي لن يقدر على تخطيها.

وستتفتت الأقطار المغاربية بين هياكل إقليمية بديلة، وتبقى المنطقة المغاربية فضاءا أو فراغا إقليميا بالمعنى الجغرافي الضيق، أكثر منها نظاما إقليميا يؤدي وظائف معينة، حيث ستنفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي.وبعد دمج بلدان المغرب العربي في نظام إقليمي أورومتوسطي، سيتم عزل وتهميش بلدان الأطراف: السودان والصومال واليمن، وضمها إلى منظومات خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي. إذن سيواجه المغرب العربي جميعا تحديات صعبة في القرن الحالي، بعد هندسة النظام الدولي للنظام المغاربي والكشف عن سيناريوهات التفكيك وإعادة التركيب في المنطقة المغاربية سياسيا وأمنيا، اقتصاديا واجتماعيا، فثمة هواجس واحتمالات تثيرها سياسات الاتحاد الأوروبي ستؤدي إلى تفكك النظام المغاربي، وإعادة تركيبه حيث ستحل محله أطر إقليمية أخرى.

3- سيناريو تعثر سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي: إعادة البناء

تعتبر نجاح سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي هو المصير المرجح، إذا لم تدخل اعتبارات جديدة يمكن تلخيصها في افتراضين:

1-استمرار الاتحاد الأوروبي في عدم تلبية مطالب دول المغرب العربي.

2-إعادة تشكيل هيكل السياسات المغاربية.

إن **استمرار سياسات الاتحاد الأوروبي في عدم تلبية مطالب دول المغرب العربي**، وبروز معارضة من قبل بعض أعضائه، سيؤدي -وفقا لافتراضات نظرية النظم- إلى تحقيق حالة عدم التوازن.

وليست المشكلة في بروز حالة عدم التوازن، بقدر ما هي متعلقة بتجاهل المطالب والمعارضة وعدم تماشي الموارد البشرية والمادية والتقنية مع الأهداف المنشودة لسياسات

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

الاتحاد الأوروبي في المدى الطويل، حيث يلاحظ أن ديمومة عدم التوازن ستؤدي حتما إلى انهيار الشراكات التي يطرحها الاتحاد الأوروبي على دول المغرب العربي، وبالتالي يعكس هذا السيناريو بعدا تشاؤميا.إن زيادة التنافس الداخلي بين القوى الأوروبية المؤثرة داخل الاتحاد، والتي تحبذ العودة إلى اعتماد سياسات تقليدية اتجاه المشاكل الخارجية، وبين القوى التي تسعى لإعطاء الاتحاد الأوروبي زخما سياسيا يمكنه من لعب دور سياسي فعال على الصعيدين الإقليمي والعالمي.إن الاتحاد الأوروبي يعيش تجاذبا داخليا بين مجموعات مختلفة من دوله، كل منها تحاول دفع الاتحاد إلى الاهتمام بمنطقته التاريخية أو مجاله التقليدي، ويترجم هذا التجاذب بين مجموعتين:

-إحداهما تدفع الاتحاد الأوروبي إلى زيادة مستوى تدخله نحو شرق أوروبا.

-أخرى تدفعه إلى تفعيل تدخله نحو الجنوب.

وقد تشهد دول الاتحاد الأوروبي أزمات سياسية مع واحد أو أكثر من شركائها في منطقة المغرب العربي، نتيجة عدم قيامها بالدور الذي يجب أن تقوم به في معالجة بعض الأزمات الإقليمية المستقبلية، الأمر الذي يجعل دول الاتحاد الأوروبي أمام خيارين:

-إما المدافعة عن مصالحها الاقتصادية مع هذا الشريك مقابل دعم مواقفه على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

-أو تأييد إلتزاماتها الدولية تجاه شركائها الغربيين.

مما يجعل الاختيار بين الإثنين من أبرز تحديات السياسات الأوروبية المستقبلية[16].

كما أنّ التنسيق والتعاون الأوروبي-المغاربي سيكون أقلا من الحد الأدنى ، نظرا لتعثر مسيرة الشراكة في السنوات الأولى من عمرها نتيجة لاعتبارات مختلفة تعكس الظروف البيئية المحيطة بسياسات الاتحاد الأوروبي.كما أن توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي (المغاربي) والعالمي، تشكل أبرز التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي على صعيد علاقاته الخارجية، وخاصة أن طريقة صنع القرار الأوروبي الخارجي أكثر تعددية، لأن هذا الأخير يأتي كحصيلة مواقف ومصالح متعددة. بالتالي، عدم توحيد هذه السياسات في إطار سياسة خارجية موحّدة، سيشكل أكبر عقبة في طريق تبوؤ الاتحاد الأوروبي المركز الدولي المنافس للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد المغاربي.

هذا ويمكن القول بأن تشكيل قوات التدخل السريعة وتخصيص كل دولة عضو في الاتحاد جزءا من قواتها المسلحة لهذه القوة الضاربة سيزيد من مستوى المعارضة لسياسات

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

الاتحاد الأوروبي، لا سيما وأنه يتوقع استخدام هذه القوات في عمليات محدودة في إطار حوض البحر المتوسط. لأن القوة الأوروبية ليست بالقوة النظامية على غرار حلف الشمال الأطلسي، وبالتالي فإن استخدامها سيكون ضد أي تهديد محتمل لحدود الاتحاد الأوروبي الجنوبية[17].

فالسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي ستواجه تحديا سيتمثل في رفض البلدان المغاربية لأي مشروع أوروبي أمني لبلدان المنطقة، لا تساهم فيه البلدان المغاربية بشكل أساسي، وفي الحقيقة، هذا ما دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى تعديل إسم المشروع الأمني الذي تقدمت به فرنسا ومالطا لتوقيع ميثاق أمني أوروبي-متوسطي في ضوء معارضة البلدان العربية، حيث أصبح يشار إليه بمشروع الميثاق الأوروبي-المتوسطي.

كما أن استمرار الاتحاد الأوروبي في تقاعسه بشأن الايفاء بالتزاماته في إطار سياساته الاقتصادية والاجتماعية، سيؤدي إلى رفع مستوى المعارضة في المدى البعيد، فالدول المغاربية التي استجابت لهذه السياسات كانت تأمل تحقيق تنمية شاملة، وتحصل على مساعدات مالية كبيرة، وتفتح سوق الاتحاد الأوروبي أمام منتجاتها بدون قيود، وتتحصل على التقنية اللازمة، ويرتفع فيها مستوى الاستثمارات، ويتم تعويضها عن الخسائر المتعلقة بالتحول إلى نظام السوق.إلا أن الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي لن يستجيب لمثل هذه المطالب دون مقابل ملموس، وبالتالي يتوقع أن تتحول هذه المطالب إلى معارضة، الأمر الذي يعني تحقيق مزيد من عدم التوازن وانهيار سياسات الاتحاد الأوروبي في النهاية. كما أن قيام الاتحاد الأوروبي بالتعامل المباشر مع المجتمع المدني في دول المغرب العربي –بما فيها الجمعيات التي تعارض سياسات أنظمتها- كمنظمات حقوق الإنسان، قد أزعج بشكل خاص بعض البلدان المغاربية التي بدأت تبدي استياءا متزايدا من المحاولات الأوروبية لتذكيرها بالتزاماتها اتجاه حقوق الإنسان، وبلغ الأمر حدّ قيام مسؤولين جزائريين وتونسيين بإدانة ما رأوا فيه تدخلا في الشؤون الداخلية[18].

أما عن **إعادة تشكيل هيكل السياسات المغاربية**، فيمكن القول بأن صانعي القرار في دول المغرب العربي سيتعاملون مع سياسات الاتحاد الأوروبي من منطلق تطبيق مبدأ العقلانية، متمثلا في السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر.

لذا هناك حاجة موضوعية لبناء نظام إقليمي مغاربي، فبدون هذا النهوض سيتمزق المجتمع المغاربي بين أطر مختلفة وربما متصارعة للعلاقات الإقليمية، وأن تضيع في سياق ذلك

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

الهوية الموحدة لهذه المجتمعات.ويعني المسار النهضوي الأخذ بنموذج التكامل والاندماج الإقليمي، كمثل أعلى لتطور السياسات والعلاقات المغاربية، وليس من الضروري أن يتم الانتقال إلى هذا المثل الأعلى مباشرة، بل يجب اتباع الاستراتيجية الأمثل لهذا الانتقال. ومهما كانت هذه الاستراتيجية، فإن إصلاح وإعادة بناء النظام المغاربي في الظروف الدولية الراهنة، يعني العمل على محورين:

1- تكثيف تبادلية المصالح بين الأقطار المغاربية.

2- خلق حس التوحد مع الرابطة الإقليمية.

ونشير إلى أن المناقشة المنهجية لتبادلية المصالح يجب أن تأخذ في اعتبارها مجموعة الوظائف التي يتعين على أي رابطة أو نظام إقليمي الاضطلاع بها، وهي وظائف: التكيف والتكامل والأمن الخارجي وتحقيق الأهداف. وفي المقابل فإن التوحد مع النظام لدى الأقطار المغاربية يتعلق بالمضمون الرمزي والفعلي لهذه الوظائف من وجهة نظر المجتمعات السياسية في هذه الأقطار. فيجب أن يضمن التكيف تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات في النظام الإقليمي المغاربي، وأن يضمن التكامل عملا تنمويا، ويضمن الأمن الخارجي شعورا بالتوحد والتماسك الداخلي، وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى عبر وجود قيادة إقليمية تحرس القيم الأساسية للمجتمعات السياسية المغاربية في مجموعها، وتعزز تبادلية المصالح والتوحد مع النظام الإقليمي المغاربي والعكس، كما يوضح الشكل التالي[19]:

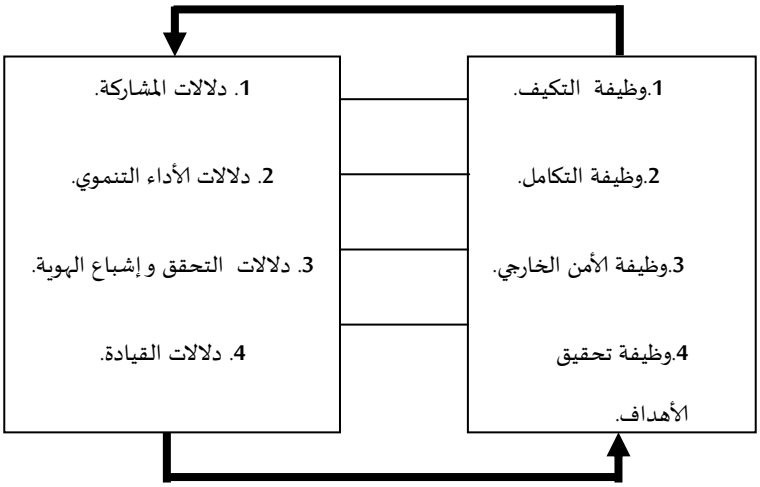

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

شكل يوضح محتوى تصوري لبناء نظام الإقليمي مغاربي

أ- وظيفة التكيف وآليات الديمقراطية

تثير وظيفة التكيف في جانبها الداخلي والخارجي معضلات عديدة، فعلى الجانب الخارجي يجب طرح مسألة استيعاب المتغيرات العالمية والاستجابة لها، فأهم خصائص التطور العالمي في الحقبة الراهنة هي بدون شك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وتكريس الأحادية القطبية، وضغوطها لتعميم الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية المميزة لها، وتصب مبادرتها للشرق الأوسط الكبير في هذا الاتجاه، حيث ترغب الولايات المتحدة إدخال مبدأ التغيير في كل ما يتعلق بالمنطقة العربية والمغاربية، بداية من التغيير في الهيكل السياسي مرورا بنشر الديمقراطية وتغيير المناهج الدراسية ووضع كثير من الأنظمة السياسية تحت ضغط يؤدي إلى استجابتها للتنازل عن هيمنتها الفردية وصولا إلى تغيير صورتها المشوهة لدى الشعوب العربية[20]. ولا شك في أن الحاجة للتكيف مع التطورات الهائلة في النظام العالمي تصطدم مع الحاجة للتكيف مع التطورات البارزة على المستوى المغاربي الداخلي، فالتكيف على هذا المستوى يحتم دعوة كل أطراف النظام الإقليمي المغاربي للمشاركة في اتخاذ القرارات الكبرى فيه، وفي إدارة ورسم سياساته ومؤسساته.ويحتم كل ذلك على الدول المغاربية، القبول بالإصلاح السياسي، ونقصد به كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول المغاربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية[21].

وتعتبر عملية الدمقرطة من أهم العمليات الإصلاحية التي تعطي للمرجعية الأصلية دورها الفاعل في حياة المجتمع، وتوفر للتنمية جوّ الأمن لتحقيق الاقتصاد التنموي الاجتماعي، ولما كانت الأهمية مادة تتعلق بعملية الدمقرطة أو بمفهوم الديمقراطية، فقد أصبحت أكثر من مجرد سياسة باعتبارها مطلبا حضاريا ثابتا يكاد يتحول إلى حتمية تاريخية عالمية مع بداية القرن الحادي والعشرين.ويمكن تقديم مجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي، نرى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة، في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، وتتمثل هذه الرؤى فيما يلي:

1 - <u>الإصلاح الدستوري والتشريعي</u>: بما يضمن:

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا وصريحا.
- تجديد أشكال الحكم بما يضمن التداول على السلطة دوريا، طبقا لظروف كل بلد.
- يجب أن يكون هناك اتصالا بين الحكام والمحكومين، فمحتوى الاتصال السياسي غني (ثري) بالمعلومات لتأكيد سير المؤسسات، بحيث في النهاية يمكن أن يأخذ المواطنون فكرة عن المؤسسات، وهذه الفكرة لا تولد من القراءة المثابرة للنصوص الدستورية، لكن من العرض الذي يقدمه النظام السياسي عبر خطب رجال السياسة[22].كما يجب على النظام السياسي أن يأخذ بعين الاعتبار رجع الصدى لكي يكون أمام عملية تفاعلية مستمرة، وهكذا يضمن النظام السياسي بقاءه واستمراريته[23].
- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.
- إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة، أو تصدر ضدهم أحكام قضائية.

2-إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

لا بد من مراجعة مؤسسات الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) لضمان آدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة، واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤولياتها، التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه.

3-إلغاء القوانين الاستثنائية:

أيا كان أشكالها أو مسمياتها، لأنها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي، وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون الحاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديمقراطي. ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية.

4- التصديق على المواثيق:

تصديق جميع الدول التي لم تصدق على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، العهد الدولي

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواثيق الدولية لحقوق المرأة، الميثاق الدولي للطفل.

5- حرية الصحافة:

أي تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية. ويكون ذلك بتطوير أساليب التحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستهم دون تدخل السلطة[24].

6- تدعيم المجتمع المدني:

إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة، ويصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي، بالوسائل المتبعة في المجتمعات المتطورة، ولا شك في أن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديمقراطي للمجتمع، وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية والتخلص من الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن المغاربي لافتقاد فرص المشاركة الفعالة المؤثرة على حياته ومستقبله. وأخيرا ضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي وأشكال الجهد التطوعي. ومن الخصائص الأساسية لأي شعب امتلاكه منظومة معرفية متميزة ولسلم قيم يضبط سلوكياته ويحكم تصرفاته على المستوى الفردي والاجتماعي، ويتحدد هذا السلام بناءا على عنصرين يشكلان المنظومة المعرفية أي مجموعة التصورات والمعلومات المشرعة بين الأفراد وشبكة الأنساق التي تربط تلك المعلومات والتصورات بعضها ببعض وسيقوم المجتمع باتخاذ مواقفه المختلفة في الحياة وبتحديد سلوكياته وتصرفاته يلجأ إليها في أوقات الاضطراب والارتباك الفكري ليتبين طريقه ويصحح رؤاه وتوجهاته كما ينهل منها أوقات الاستقرار والهدوء والأمن.

فتوظيف آليات المنهج الديمقراطي في إدارة الخلاف بالطرق السلمية، هو تعبير عن وجود نضج حضاري واستعداد بالقبول بالتنوع والاختلاف وتحقيق التعايش داخل المجتمع الواحد، ولا يتم هذا إلا إذا أرادت السياسة أن تأخذ هذا الحكم على حين غرّة، في وقت ما، خصوصا

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

حين ترفع شعارات خلابة وتصرح بوعود مغرية، ولكن كما قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أبراهام لنكولن "إن التغرير بفرد ممكن دائما، والتغرير بشعب ممكن بضعة أيام، إلا أنه غير ممكن كل يوم"[25]. لذا ينبغي أن تكون مصلحة الشعوب هي مصلحة الحكام ليدخلوا القرن الحالي في وحدة وانسجام، ويتعلموا من الشعوب الأخرى كيف تكون اللمسات الحاكمة معبرة عن إرادة الشعوب ومصالحهم.

7- الرأي العام:

تشجيع قياسات الرأي العام، وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام بصورة دورية، في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعوا القرارات والمخططون الاجتماعيون، ويعرفون منها خريطة واضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام ومتغيراتها التي لا بد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار.

والسؤال الذي يطرح هو: لماذا توطدت وتعززت وتوحدت التنظيمات الإقليمية الأخرى وتطورت سيرتها، في الوقت الذي تراجع فيه اتحاد المغرب العربي كثيرا إلى الخلف؟والجواب عن هذا السؤال يكمن في :

- ميثاق اتحاد المغرب العربي الذي لم يصاغ بالشكل الذي يأخذ باعتباره التحولات المستقبلية التي سيشهدها الواقع السياسي المغاربي.

- إضافة إلى ظروف الواقع الذي تجسد في بروز ظاهرة السياسات المغاربية المتناقضة والمتصارعة أحيانا، لصالح القوى الأجنبية التي تحكمت بهذا الواقع، ووظفت كل إمكانياتها وأدواتها لإبقاء الواقع السياسي المغاربي في الوضع الذي تستطيع من خلاله المحافظة على مصالحها الحيوية، ومواقعها الاستراتيجية، وخياراتها السياسية[26]. ومن أجل وضع الأسس الفعالة لتعزيز العمل المغاربي المشترك، وتطوير الاتحاد إلى مراحل متقدمة، يجب العمل على:

1- تعديل نظام التصويت:

تركز الانتقادات التي توجه إلى ميثاق اتحاد المغرب العربي بصفة خاصة على نظام التصويت فيه، وكيف قام هذا النظام أساسا على قاعدة الإجماع، وبحيث لا تلتزم الدول الأعضاء، ومن حيث الأصل العام، إلا بما وافقت عليه. وإذا كانت قاعدة الإجماع، بنا انطوت عليه –من الناحية الفعلية- من حق اعتراض لكل دولة من الدول الأعضاء، قد بدت ملائمة ومناسبة للظرف التاريخي الذي نشأ فيه الاتحاد، ومحدودية الأعضاء فيها، فإنه من

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

المؤكد أن هذه القاعدة لم تعد كذلك في الوقت الراهن. وأثبتت تجارب الممارسة العملية أن نظام التصويت بشكله الراهن، يشكل عائقا يحول دون انطلاق القرار المغاربي الواجب في بعض الأوقات الصعبة والظروف الدقيقة التي تواجه اتحاد المغرب العربي[27].

ومن هنا فقد آن الأوان للبحث عن أساليب وطرق جديدة للتصويت في أجهزة الاتحاد، تقيم توازنا مرنا بين معطيات واعتبارات سيادة الدول الأعضاء فيه، وبين موجبات العمل المغاربي المشترك وضرورة تحرير القرار المغاربي وإطلاقه من قيد حق الاعتراض الفردي، بما يرتفع بالقرار المغاربي إلى مستوى التحديات التي تواجه العمل المغاربي المشترك.بالتالي يجب إدارة حوار يتم البحث من خلاله عن أنسب الصيغ التي يجب أن يتفرع فيها نظام التصويت، والتي لا يجب أن تخرج عن ثلاث اقتراحات:

- الأخذ بقاعدة الأغلبية الموصوفة، والقرار يكون ملزم للجميع.
- الأخذ بقاعدة الأغلبية البسيطة
- تعطى كل دولة عدد معين أو نسبة معينة من الأصوات حسب عدد سكانها. مع الإشارة إلى أن هناك بعض القضايا الحساسة كالدفاع والسياسة الخارجية والعدل، يجب أن يبقى نظام التصويت فيها عن طريق الإجماع.

2- تطوير آلية القمة: بالرغم من الفائدة الكبرى التي يمكن أن تحققها دبلوماسية القمة، وخاصة في مجال التسوية السلمية للمنازعات المغاربية-المغاربية، إلا أن تنقية نظام القمة هذه يعتبر شرطا لازما لتفعيل دوره في المجال المذكور، هذا ناهيك عن أن تطوير آلية القمة المغاربية على أي مستوى أضحى أمرا ضروريا لتطوير مؤسسات العمل المغاربي المشترك، وتحديثها على وجه العموم[28].

والواقع أنه يمكن إحداث التطوير المرغوب في آلية القمة المغاربية، من خلال التركيز على العناصر التالية:

- النص في صلب ميثاق الاتحاد على جهاز (مؤتمر) القمة، واعتباره أحد الأجهزة الرئيسية للاتحاد.
- يتعين أن يتضمن النص المقترح إدخاله على ميثاق الاتحاد إشارة صريحة، إلى أن اجتماعات القمة لا تكون إلا على هذا المستوى وحده، ولا يمكن أن تكون دون هذا المستوى إلا لظروف طارئة للغاية وعلى سبيل الاستثناء.

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

- إناطة مؤتمرات القمة سلطة عليا إلزامية، مع وجوب عقدها دوريا[29] ، لأن هناك ضرورة ملحة لأن ينص في الميثاق، وبشكل صريح، على نظام معين لدورية اجتماعات القمة، يفضل أن يكون مرة كل عام أو مرة كل عامين على أكثر تقدير.

3- تخويل مجلس الاتحاد:

وغيره من الأجهزة المماثلة، سلطة الاجتماع والتدخل الفوريين، ففي إطار البحث عن مداخل جديدة لتفعيل النظام المغاربي، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المركزي لاتحاد المغرب العربي في هذا الخصوص، فإنه يتعين المبادرة إلى تعديل ميثاق الاتحاد من أجل النص فيه على أن يعاد تنظيم مجلس الاتحاد على نحو يمكنه من الاجتماع على وجه السرعة لمعالجة أي مشكلة طارئة، على غرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[30].

4- تطوير جهاز الأمانة العامة وتدعيمه:

عن الأمانة العامة هي الجهاز المخول بمتابعة وتنفيذ كل ما تتوصل إليه مؤسسات الاتحاد من قرارات، ولذلك فإن وجود أمانة عامة فاعلة وكفء، هو أمر لا غنى عنه إذا أريد لهدف تطوير الاتحاد أن يتحقق. فمن الواجب تحرير الأمانة العامة من القيود المالية التي تكبل حركتها، بحيث لا تتعرض بشكل مزمن لاحتمالات التوقف عن العمل، بسبب قصور الموارد المالية، ولن يتحقق هذا إلا بإعطاء أولوية لسداد أنصبة الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد، والتفكير في وسائل أخرى، غير مباشرة، لدعم موارد الأمانة العامة خاصة أن متطلبات التفكير قد تقتضي في مرحلة من المراحل، ضرورة رفع سقف الميزانية[31].

ويجب أن تكون وظيفة الأمين العام مستقلة خالية من التأثيرات الداخلية منها والخارجية، مما يدعم الرأي المستقل للاتحاد، وهو ما يجعل الأمين العام ذا أثر كبير في حالة حدوث أية مفاوضات، سواء لحل نزاعات مغاربية أو لاتخاذ مواقف تجاه قضية معينة.

غير أن نجاح الأمين العام في ذلك مرهون باكتساب ثقة الدول الأعضاء فيه وبجهاز الأمانة العامة، الأمر الذي يتطلب منه تدعيم هذا الجهاز بأفضل الكفاءات المغاربية، وإنشاء كادر من الموظفين المحترمين يتسم بالولاء لاتحاد المغرب العربي وأهدافها، مع العمل على جذب مواطني جميع الدول المغاربية للعمل في الأمانة العامة، وتلافي ما هو ملاحظ من عدم وجود موظفين في الأمانة ينتمون إلى بعض الدول المغاربية. كما أنه من الضروري تنظيم عملية تشاور الأمين العام مع الأعضاء ومديري الإدارات، وأن يوجد نوع من الاتصالات المباشرة بين الأمين العام وموظفي الأمانة[32]. ويجب استحداث منصب نائب الأمين العام للاتحاد، بحيث تتم تسميته في

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

المرحلة الأولى من بين الأمناء المساعدين ويتولى الإشراف على الأمانة العامة ومكاتبها الخارجية، ويعمل على تسيير شؤون الأمانة العامة بصورة انسيابية، كما ستكون من مسؤولياته إدارة آلية فض النزاعات المغاربية. ويجب استحداث أيضا ممثلو الأمين العام، ويقوم بتسميتهم من بين الشخصيات المغاربية المهنية للقيام بمهام محددة وذات طبيعة خاصة أو لمتابعة قضية محددة لفترة زمنية معينة[33].

5- تشكيل برلمان مغاربي:

إن إنشاء برلمان مغاربي أصبح ضرورة لوضع العمل المغاربي المشترك واتحاد المغرب العربي على المسار الصحيح، فدفع العمل المغاربي المشترك وتفعيل آلياته، لا يجب أن يقتصر على السلطات التنفيذية المغاربية دون سواها، ولكن يتعين أن تسهم سلطات الدولة جميعا وبصفة خاصة السلطة التشريعية، في تعزيز العلاقة أو العمل المغاربي المشترك. لما لهذه السلطة داخل الدولة من دور فاعل مؤثر، ومن ثم فإنه من المتعين لهذا، انعكاسه على المستوى الإقليمي، ومن هنا تأتي أهمية إنشاء برلمان مغاربي يتم تشكيله بالصيغة التي يتم الاتفاق عليها، إما من خلال المجالس النيابية المغاربية القائمة، أو عن طريق الانتخاب المباشر في الدول المغاربية الأعضاء، أو بأسلوب يجمع بين الطريقتين، ولكن المهم هم ما يمكن أن يقوم به هذا البرلمان من وظائف ومهام داخل نظام اتحاد المغرب العربي. إن هذه الخطوات يمكن أن تشكل الدعائم الأساسية التي تساعد على إنهاض النظام الإقليمي المغاربي، من أجل القيام ببقية الوظائف والتي من أبرزها وظيفة التكامل.

ب- وظيفة التكامل وآليات المصالحة

تعتبر وظيفة التكامل بؤرة تبادل المصالح في أي نظام إقليمي، وما يميز هذه الوظيفة من حيث المبدأ عن مختلف الوظائف الأخرى، هو أنها يمكن أن تعمل مستقلة –إلى حد ما- عن الهياكل السياسية الفوقية، وأنها يمكن أن تتخطى الحواجز الإيديولوجية. ولكن لا يعني ذلك إهمال الشؤون السياسية المشتركة، حيث أن المخاطر المترتبة على قيام النظام الأورومتوسطي، تفرض على الأقطار المغاربية أن تتبنى مساعي جادة للبحث في صيغة تكاملية أو تعاونية –على الأقل- انطلاقا من فرضية مفادها أن الوضع الحالي المجزأ وقدراتها المنفردة، مهما بلغت، لا يمكنها تحقيق حتى مصالحها القطرية ولا تحظى بهامش حركة أو فعل مؤثر في أي ترتيب إقليمي أو علاقات تفاعل خارج إطار النظام المغاربي، ومن بين هذه المساعي الجادة، هناك جملة من

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

الخيارات التي يمكن أن تكون خطوات متلاحقة أو متداخلة في الوقت نفسه لخصوصية تكوين وتفاعلات النظام المغاربي، وأولى هذه الخيارات: تحقيق المصالحة المغاربية.

فاستمرار حالة التبعثر المغاربي في ظل ظروف يسودها فتور حاد في مشاعر الانتماء القومي، ترافقها أزمة ثقة كبيرة بين أقطاره من جانب، ومن الجانب الآخر تعجيل ملحوظ الخطى نحو أطراف دولية وإقليمية، ذلك ما ينذر بعواقب خطيرة تهدد وجود النظام المغاربي وهويته القومية[34]. وعليه بات من الضروري البدء أولا بإجراء مصالحة مغاربية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وهذه المصالحة ليس بالضرورة أن تتجاوز أو تطوي كل الخلافات على وجه السرعة، بل لتكون نقطة انطلاق نحو عمل مغاربي تضامني مستقبلي.

إن المصالحة المغاربية ليست بالضرورة أن تكون بمثابة إعلان براءة ذمم النظم المغاربية من مواقف سابقة، ولا هي مفاضلة بين المواقف المختلفة، بل هي نقطة التقاء لثوابت العمل المغاربي، وخط مشروع تضامني مستقبلي، ستكون نتائجه مثمرة، إذا ما سلمت بالنوايا وأتقنت السبل. ومندواعي المصالحة المغاربية:

- ضرورة التفاهم على مستقبل العلاقات مع دول الجوار.
- الأمن القومي العربي وانكشاف جوانب عديدة منه، الأمر الذي يستدعي رؤية جديدة له قوامها القوى الذاتية للأمة العربية.
- مواجهة تعطل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطارها القومي[35].
- تفعيل العلاقات مع العالم الإسلامي بأكمله.

ومن الضروري أن تواكب المصالحة، إصلاحات داخلية بالاتجاه الديمقراطي حسب الخطوات المذكورة سابقا، وتعزيز التشريعات ذات الانتماء القومي.

ت- وظيفة الأمن والحاجة إلى قيادة إقليمية

تعد وظيفة الأمن حجر الزاوية لأي نظام إقليمي، وبؤرة تطوره وأداء الوظائف المخولة له، إلا أن النظام الإقليمي المغاربي لم يمتلك لم يمتلك آلية قوية للأمن الإقليمي في أي وقت. والواقع أن تمزق نظام الأمن المغاربي تحت تأثير التوسع الهائل في مصادر التهديد يعد أمرا منطقيان فاستقرار وفعالية أي نظام أمن –سواء كان إقليميا أو دوليا- يتوقف على التوازن بين معطياته وقدراته المتضمنة في الالتزامات المتبادلة داخله من ناحية، ومستوى أو مدى جسامة واتساع التهديدات الواقعة عليه من ناحية أخرى.

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

فيتعاظم الشعور بفاعلية النظام الإقليمي كلما قلت جسامة التهديد الخارجي وأمكن السيطرة على مصادره، من خلال الحلّ السلمي المنتظم والدائم للتوترات والنزاعات، وعلى العكس تتدهور الثقة في قدرة هذا النظام على درء التهديدات الخارجية، كلما زادت حدة التهديدات أو تعددت مصادرها واتسعت، وبالمقارنة بالموارد والالتزامات المتبادلة الموضوعة تحت تصرف النظام الإقليمي[36].

ولا شك أن المحافظة على هذا التوازن الدقيق يتطلب تدخلا مستمرا من جانب النظام الإقليمي ككل ومؤسساته في تعريف التهديدات والسيطرة عليها من خلال جهد منهجي ومنظم، لفرض أولوية الحل السلمي للنزاعات والتوترات بين الدول الأعضاء فيه والدول غير الأعضاء، وينطوي ذلك بدوره على:

- تقليص أكبر لخصائص السيادة للدول الأعضاء من أجل الحد من حريتها المطلقة، في إثارة النزاعات والصراعات التي تؤثر على الأمن القومي الشامل.

- إنشاء مجلس أمن مغاربي توكل إليه المهام الرئيسية في نظام الأمن المغاربي، وإذا كانت تفصيلات تشكيل هذا المجلس، ونظام التصويت فيه وحدود صلاحياته واختصاصاته هي أمور تحتاج على دراسات، إلا أنه يجب أن يكفل لمجلس الأمن المغاربي أكبر قدر ممكن من سرعة التحرك، والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم، الذي يجب أن لا تقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض، فضلا عن صلاحية القيام بالعمل المباشر في بعض الحالات، سيما حيث يقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء، ثم إمكانية متابعة ما يصدر عن المجلس من قرارات من خلال الآليات والوسائل التي ينشئها لهذه الغاية[37].

- إقامة منتدى للأمن المغاربي للتعامل مع القضايا الأمنية، يشارك فيه ممثلو الدول من: مسؤولين دفاعيين، أمنيين، خبراء استراتيجيين، فضلا عن المتخصصين من الجامعات ومراكز البحوث.

- إنشاء قوات أمن مغاربية من قبل مجلس وزراء الدفاع المغاربة، لاستخدامها عند الاقتضاء لوقف النزاع بين دول مغاربية وأخرى، وترتبط هذه القوات بمجلس الأمن المغاربي، ثم تتطور إلى جيش مغاربي موحد.

- إنشاء صناعة عسكرية مغاربية مستقلة، تسد معظم احتياجات القوات المسلحة المغاربية في السلاح، وترتبط عضويا بالهيكل الصناعي-الإنتاجي من ناحية، وتبنى على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية[38].

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

- إقامة دستور مغاربي موحد، يحدد معالم الوحدة المغاربية وأشكال القيادة فيها.

ث- وظيفة تحقيق الأهداف

إن هاته الوظيفة تمثل محصلة أداء النظام الإقليمي المغاربي في كل المجالات، حيث تبنى سياسة خارجية موحدة، تسند وظائفها للهيئات الاندماجية، إضافة لشخصيات توظفها هذه الهيئات تكون مستقلة عن التوجهات الرسمية القطرية الضيقة، وتتمتع هته الشخصيات بالكفاءة والإيمان بالمشروع الوحدوي المغاربي، حيث سيولي النظام الإقليمي المغاربي الأولوية لإيجاد أرضية مشتركة من الأهداف وسبل تحقيقها، تكون في البداية على شاكلة السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي. إن أهمية الدراسات المستقبلية تنبع من المفهوم المتغير للزمن، أي أن الانطلاق من المفهوم الستاتيكي لهذا الزمن، يلغي وجود الدراسات المستقبلية، أما الانطلاق من المفهوم النسبي للزمن فهو الذي يعطيها أهميتها، والنسبية في الزمن تعني أنه مرتبط بالحركة وليس بالجمود، أو أنه منفصل عن الواقع.

ولقد كان الإنسان يرصد دائما الأحداث التي تدور حوله ويعمل على استشراف التغيرات المستقبلية الناجمة في معظم الأحيان عن أنشطته هو نفسه في مختلف مجالات الحياة ويستعين بالمستجدات التي تلازم ظهور هذه التغيرات في إحداث تغيرات ومستجدات أخرى وهكذا. ولكن لم يكن لهذه التغيرات المستمرة من التأثير على حياة الفرد والمجتمع ما يمكن مقارنته بالتأثيرات الجذرية العميقة الحالية التي تهز بقوة وعنف حياة الإنسان في كل مكان من العالم نتيجة لتراكم المعلومات والخبرات وازدياد التواصل بين الشعوب والجماعات الإنسانية التي كانت تعيش في عزلة نسبية بعضها عن البعض الآخر. ولقد أسفرت الجهود المتواصلة للكشف عن أسرار الحياة والمواطن المجهولة من تكوين العالم وارتياد مناطق ومجالات جديدة من العلم والمعرفة عن نتائج تفوق كل التوقعات التي كان يحلم بها ليس فقط الشخص العادي, بل وأيضا الكثيرون من المفكرين والمثقفين المهمومين بالوضع الإنساني بشكل عام, وتثير في نفوسهم غير قليل من الخوف من قدرات العقل البشري والقلق على مصير الإنسان ومكانته من الكون, بل وعلى مفهوم الإنسانية ذاته.

وقد يكون من المناسب في ختام هذه الدراسة إبراز أن الدراسات المستقبلية ليست مجرد صرعة ظهرت في الدول المتقدمة، وتحاول الدول النامية محاكاتها، مثلما يحدث في أمور أخرى كثيرة، فالواقع أن احتياج الدول النامية إلى الدراسات المستقبلية لا يقل عن احتياج الدول المتقدمة إلى هذه الدراسات، بل وقد يزيد عليها.وبالرجوع إلى منطقة المغرب العربي نجد أنها

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

شهدت في فترة التسعينيات من القرن العشرين عددا من التحولات أدت إلى تبدل سياسات القوى الدولية اتجاهها، وساعدت على زيادة مستوى النزاعات والصراعات الدائرة فيها، وساهم مصادر التهديد الجديدة للأمن في زيادة محاولات التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع حدة الاستراتيجيات المرسومة اتجاها.من ناحية أخرى أصبحت دول الاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992 وتطويرها بموجب معاهدة أمستردام عام 1997، قوة اقتصادية لا يستهان بها على صعيد العلاقات الدولية، كما أصبح يشكل قوة دولية صاعدة قادرة بما يملكه من مقومات القوة أن يساهم في إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة المغاربية.

لذلك، فإن أهمية السياسات التي بدأ الاتحاد الأوروبي يعتمدها تجاه منطقة المغرب العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، تشكل بداية لمرحلة جديدة من إدارة العلاقات الدولية، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تأكيد وجوده على الصعيد العالمي: اقتصاديا وسياسيا، بهدف الوصول إلى مرتبة القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة التوازن الدولي في واقع العلاقات الدولية. لذا يمكن القول بأن السيناريوهات الجديرة بالاهتمام حول مستقبل سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي تكون إما نجاح واستمرار سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي، أو تعثرها وفشلها، وهذا ما يسمى ببناء سيناريوهات التضاد Les Scénarios par Contraste حيث أن الأوضاع الدولية أو السياسات أو الأزمات أو النزاعات تؤدي إلى حلين متعاكسين عن أقصى ما يمكن أن تصل إليه الفرضيات المطروحة.

الهوامش:

1-جمال علي زهران، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"، في السياسة الدولية، ع 153، يوليو 2003، ص..31

2-وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص..231

3-Kees Van Der Heijden, Scenario, Stategies and the Strategy Process, Netherlands: Centre for Organisational and Change. In www.Heijden@nijenrode.nl. P.33.

4-Monique Commandre, Penser la Formation de Demain, Prospective et Scénarios pour la Formation Ouverte, Montpellier : Centre d'études et de Recherche sur l'Information et la Communication, 2002, p.07.

5-المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى: مستقبل الماضي وماضي المستقبل، ط.2، الجزائر: شركة الشهاب، 1992، ص..222

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

6-غسان سلامة، "أفكار أولية عن الشرق أوسطية"، في المستقبل العربي، عدد 258، أوت 2000، ص.15
7-Rafael Grasa, « La Conférence Méditerranéenne Alternative », in Bichara Khader, Le Partenariat Euro-Méditerranéene, Paris : l'Armattan, 1995. p.193.
8-محمد الأطرش، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية"، المستقبل العربي، عدد 272، أكتوبر 2001، ص.91
9-مايكل ساكيباني، "الاستثمارات العربية-الأوروبية المتبادلة وسبل تطويرها"، في العلاقات العربية-الأوروبية حاضرها ومستقبلها، مرجع سابق، ص.300
10-Oulalou Fethallah, Après Barcelone...le Maghreb est Nécessaire, Paris : l'Armattan, 1998. p.266.
11-علي الكنز، "المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال"، في العلاقات العربية-الأوروبية: قراءة نقدية، القاهرة: دار الأمين، 2002، ص.56
12-سمير أمين، "الأقلمة –الأورومتوسطية- البديل"، المرجع نفسه، ص.111
13-حمودة المختار سالم، الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000، ص..74
14-وسام جميل توفيق، "الشرق أوسطية: نظام سياسي أو اقتصادي؟ ولمصلحة من؟"، في الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص.34
15-ناصيف يوسف حتي، "اتفاقيات التعاون الأمني العربي-الأوروبي"، في العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها، مرجع سابق، ص.182
16-علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2005، ص.326.
17-مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الشراكة الأوروبية-المتوسطية (النتائج وردود الأفعال). مرجع سابق. ص..343
18-علي الحاج، مرجع سابق، ص..327
19-محمد السيد سعيد، ، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، في عالم المعرفة، عدد 158، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فبراير 1996، ص.267.
20-حسين هرهره، " الدعوة الأمريكية لنشر الديمقراطية.. وضرورات التغيير في الوطن العربي"، في جريدة الاتحاد، الخميس 22 يناير 2004 ص.22
21-مكتبة الإسكندرية، "قضايا الإصلاح في الوطن العربي"، في مجلة الحدث، عدد 36، مارس/أفريل 2004، ص.10
22-جون ماري كوتري، "في محتوى (مضمون) الاتصال السياسي"، ترجمة الطاهر بن خرف الله، في المجلة الجزائرية للاتصال، العددان 6و7، جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، ربيع وخريف 1992، ص.185
23-للتفاصيل حول نماذج الاتصال السياسي ارجع إلى:

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

-هوق كازناف، "الاتصال السياسي: نماذج الاتصال السياسي"، تعريب فايزة يخلف، مراجعة الطاهر بن خرف الله، في المجلة الجزائرية للاتصال، عددان 11 و12، ربيع وصيف 1995، ص.124.
-الطاهر بن خرف الله، "في بعض مقاربات الاتصال السياسي"، في مجلة الوسيط في الدراسات الجامعية، الجزء الخامس، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2003، ص.57
24-مكتبة الإسكندرية، مرجع سابق، ص.11
25-مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، ط2، الجزائر: دار الفكر، 1988، ص.83.
26-ناظم عبد الواحد الجاسور، "قراءة سياسية لميثاق جامعة الدول العربية"، في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، بغداد: بيت الحكمة، 2002، ص.98
27-وثائق دولية، "نص مبادرة مصر لتطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية"، في السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص.400
28-أحمد الرشيدي، "نظام تسوية المنازعات العربية-العربية: الواقع الراهن وإمكانات التطوير"، في قضايا استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 11، سبتمبر 1997، ص.20
29-عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص.145.
30-طافر ناظم سلمان، "دور الجامعة في تسوية النزاعات العربية"، في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، مرجع سابق، ص.254
31-وثائق دولية، "نص مبادرة مصر لتطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية"، مرجع سابق، ص.400
32-محمود عبد الوهاب الساكت، "وظيفة الأمين العام لجامعة الدول العربية بين النظرية والتطبيق"، في جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، مرجع سابق، ص.85
33-حسن أبوطالب، "إصلاح الجامعة..معضلة التزام الدول العربية"، في السياسة الدولية، عدد 153، يوليو 2003، ص..100
34-عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص..139
35-صلاح سالم، تجليات العقل السياسي ومستقبل النظام العربي، القاهرة: دار قباء للطباعة النشر والتوزيع، 1998، ص.65.
36-محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص.286.
37-وثائق دولية، "نص مبادرة مصر لتطوير النظام الإقليمي العربي وجامعة الدول العربية"، مرجع سابق، ص.399
38-سعد إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.400